

تقرير تحليل ومناقشة الإدارة

تأسست شركة الأنوار القابضة ش.م.ع. في 20 ديسمبر 1994 كشركة مساهمة عامة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. وقد تمكنا على مدى الأربع وعشرين سنة الماضية من بناء شركات ناجحة وتخرجنا من بعضها من خلال بيع الحصص أو طرحها للاكتتاب العام .

استراتيجية الاستثمار: الوضوح والتميز والثبات

يتمثل نموذج الملكية الخاصة والاستثمار الخاص في الشركات العامة في امتلاك الأسهم والاستثمار في الشركات الخاصة بهدف تنميتها وتحسين أداء أعمالها وهو يُشكل أساس الإطار الاستثماري لشركة الأنوار.



نحن نسعى دائما في الأنوار الى تحقيق الكفاءة في أعمالنا. ولتحقيق أهدافنا، نحن ننتهج سياسة التركيز على الاستثمار في الشركات التي يديرها مدراء حريصون على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة.

بعد الاستثمار، يتمثل دورنا في خلق بيئة عمل تُمكن الرؤساء التنفيذيين من زيادة نجاحاتهم الإدارية وتوفير القيمة للمساهمين.

نحن ننتهج المرونة في تخصيص رأس المال ونتوخي الحرص في عمليات الاستحواذ مما يجعلنا في مركز قوي بالسوق. كما أننا نتصرف بحكمة وحذر عند امتلاك حصص الملكية من حيث الحصول على حصص مسيطرة/ غير مسيطرة/ حصص أقلية في الشركات، وهذا يتوقف على طبيعة الفرصة المتوفرة.

المشهد الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

• شهدت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أداء مختلطا في سنة 2017 من حيث عوامل الاقتصاد الكلي ونتيجة للأحداث الجيوسياسية. وبشكل إجمالي، فقد أثر ذلك على أن الأسواق الإقليمية التي بقي أداؤها ضعيفا رغم زيادة حجم الإنتاج النفطي والشعور الإيجابي السائد في السوق العالمية.



• واصلت أسعار النفط ارتفاعها بشكل مُطرد على خلفية تراجع المخزون في الولايات المتحدة بالإضافة إلى تفاقم المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع، وقد وصلت أسعار النفط إلى مستوى 67 دولار للبرميل وهو ما يمثل زيادة بحوالي 18% في سعر خام برنت مقارنة مع سنة 2017.

أداء مؤشر السوق	أبوظبي	البحرين	دبي	الكويت	سلطنة عُمان	قطر	السعودية
2017	-3.3%	9.1%	-4.6%	11.5%	-11.8%	-18.3%	0.2%

• أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي عن أكبر إنفاق في موازنة سنة 2018 رغم أن أسعار النفط لا تزال أقل بكثير من متوسط سنوات الازدهار. حوّلت الحكومة استراتيجيتها إلى الموازنات التوسعية بعد ممارسة سياسة التقشف في السنتين الماضيتين. وقد أظهرت غالبية الموازنات المُعلنة في دول مجلس التعاون الخليجي سياسة توسعية تشير إلى الثقة في معالجة العجز المزدوج الذي واجهته هذه الدول خلال السنوات القليلة الماضية. كذلك، فقد تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان ما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم ببعض النقاط، ولكن ليس بشكل يدعو للقلق ويدفع إلى خفض خطط المصروفات الرأسمالية في الشركات المُدرجة.

• من المتوقع تنفيذ إصلاحات اقتصادية إضافية خلال الفترات القادمة من سنة 2018 نظراً لأن بلدان المنطقة ستقوم بترشيح الإنفاق وستسعى جاهدةً إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن قطاع النفط وبناء اقتصاد غير نفطي مُستدام. كما أن تنظيم معرض إكسبو 2020 في دبي ونهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر يبشر بكل خير وسيقدم دفعا إيجابياً لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ويمكنها من تحقيق نمو جيد.

الاقتصاد العُماني والرؤية المستقبلية:

بشكل عام، تميزت سنة 2017 بانتعاش أسعار النفط ما مكن من دعم الإيرادات الحكومية وعزز جهودها المبذولة لتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل. كما أن نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص يحظى باهتمام متزايد لدى السلطات التي تنظر في إمكانية تخصيص بعض الأصول العامة. خلال سنة 2017، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي العُماني بأسعار السوق بنسبة 8.0% ليُلامس 27.75 مليار ريال عماني، مقابل 25.69 مليار ريال عماني في سنة 2016.

من المتوقع أن تتحسن البيئة الاقتصادية في سلطنة عمان في سنة 2018 مع ارتفاع نسبي في أسعار النفط واستمرار التقدم في تنفيذ الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020. أعلنت حكومة سلطنة عُمان عن موازنة متوازنة لسنة 2018 مع التركيز الأولي على الحفاظ على المستوى الحالي للأنشطة الاقتصادية لدعم استثمارات القطاع الخاص وذلك بما يتفق مع الأهداف التي حددتها الخطة الخمسية التاسعة للتنمية (2016-2020). توقعت الموازنة أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% في سنة 2018 مع تحسن أسعار النفط إلى جانب الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادي غير النفطي.

تتوقع حكومة سلطنة عمان تحقيق إيرادات بقيمة 9.5 مليار ريال عماني في سنة 2018، أي بزيادة قدرها 9.2% عن الإيرادات المُحددة في الموازنة السنة السابقة، وذلك بفضل ارتفاع إيرادات النفط والغاز بنسبة 11% وزيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 5.0%. وقد تم إعداد الموازنة على أساس سعر تقديري للنفط بقيمة 50 دولار للبرميل، مقابل سعر فعلي قدره 51.3 دولار تم تحقيقه في سنة 2017.

شهد إجمالي المصروفات المُحددة في موازنة سنة 2018 ارتفاعًا بنسبة 6.8% مقارنة مع السنة السابقة ليلبلغ 12.5 مليار ريال عماني في حين تمثل المصروفات الحالية نسبة 71.9% بواقع 8.9 مليار ريال عماني. ورغم ارتفاع الدعم من 395 مليون ريال عماني إلى 725 مليون ريال عماني، فإن العجز المُحدد في الموازنة يُقدَّر بمبلغ 3.0 مليار ريال عماني بما يمثل نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي التقديري للبلاد لسنة 2018.

يُقدر صندوق النقد الدولي أن إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان سيرتفع إلى 50.7% في 2018 مقابل 44.5% في سنة 2017.

في إطار مواصلة تنفيذ خطة التنمية الخمسية التاسعة، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ" - الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي، وبالتالي تغيير الدور الذي تلعبه الحكومة في اقتصاد السلطنة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.



استعراض أداء سوق مسقط للأوراق المالية:

ملخص القيمة السوقية لأداء سوق مسقط للأوراق المالية بحسب القطاع (المبالغ بمليار ريال عُمان):

الوصف	مارس 2016	مارس 2017	مارس 2018	التغيير السنوي
البنوك والاستثمارات	3.48	3.78	3.82	1.05%
الخدمات	3.68	3.39	2.80	-17.40%
الصناعة	1.35	1.43	1.14	-20.28%
إجمالي القيمة السوقية	8.51	8.60	7.76	-9.77%

التغيير في حركة المؤشر

الوصف	المؤشر العام	الصناعة	البنوك والاستثمارات	الخدمات	التغيير في المؤشر العام
مارس 2018	4,773.51	6,593.86	7,121.43	2,605.70	-14.0%
مارس 2017	5,550.60	7,800.85	7,834.31	2,885.54	1.51%
مارس 2016	5,467.42	6,661.86	6,906.71	3,101.77	-12.35%
مارس 2015	6,238.00	8,158.29	7,704.64	3,425.86	-9.04%
مارس 2014	6,858.89	10,534.23	8,140.76	3,696.57	14.51%
مارس 2013	5,989.68	8,155.30	7,271.57	3,150.72	5.27%
ديسمبر 2012	5,690.07	6,347.56	6,642.69	2,639.81	-0.09%
ديسمبر 2011	5,695.12	5,958.75	6,385.67	2,567.28	-15.69%
ديسمبر 2010	6,754.92	7,306.48	8,319.73	2,705.72	6.06%
ديسمبر 2009	6,368.80	7,446.79	9,374.73	2,701.95	17.05%
عدد الأسهم المدرجة في المؤشر	30	8	16	6	

(المصدر: دليل المستثمرين الصادر عن سوق مسقط للأوراق المالية)

شهدت الأنشطة التجارية في مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 3.1% في متوسط قيمة تداولاتها اليومية التي بلغت 4.02 مليون ريال عُمان في سنة 2017 بالمقارنة مع 3.90 مليون ريال عُمان في سنة 2016.

الفرص

واصلت الأنوار مسيرتها المُزدهرة في 2017-2018، إلا أن مجلس إدارة الشركة وإدارتها يحافظان على النظرة الحذرة بشأن توقعات الاقتصاد الكلي الإقليمي والعالمي واحتمال استمرار التقلبات في أسواق الأوراق المالية. وتركز الشركة بشكل كبير على إدارة المخاطر وسُبل التخفيف من آثارها، إضافة إلى استخدام عمليات صارمة على مستوى الشركات وفرق الاستثمار.

نحن ندرك جيدا أن البيئة الحالية قد تمثل فرصة سانحة لتوظيف رأس المال. كما أننا نعتقد أن شركة الأنوار، التي هي شركة مُفعمة بالحيوية والنشاط ولديها ميزانية عمومية قوية، في وضع ممتاز يؤهلها للاستفادة من الفرص الاستثمارية الجذابة.

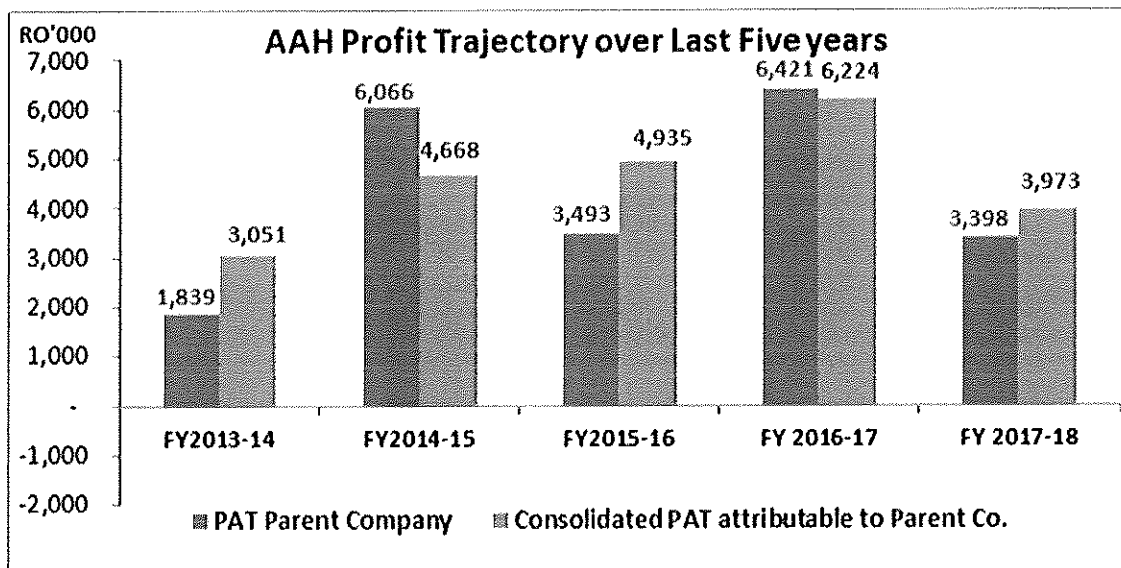
نحن نسعى دائما، بصفتنا شركة استثمارات قابضة، الى استكشاف الفرص الاستثمارية الجيدة التي تمكن من جني الأرباح وتعزيز قيمة رأس المال. علما بأن نموذج الأعمال بشركتنا يخضع لاختبارات منتظمة بما يتفق مع تطورات السوق والتوقعات الاقتصادية.

يتولى تسيير الشركة مجلسُ إدارة مُلتزم كامل الالتزام بأداء مهامه على أفضل وجه، إلى جانب فريق إدارة استثنائي يعمل في إطار ثقافة استثمارية قوية وفعالة. ورغم وجود بعض التحديات، فإن هناك دائما فرصة للتطور والتحسين. ونحن نستقبل سنة 2018 بكل فخر واعتزاز بما حققناه من إنجازات، وبجدونا الأمل والتفاؤل حول المستقبل.

تحليل الأداء

خلال السنة المالية 2017-2018، واصلت شركة الأنوار القابضة السير بثبات في طريق النمو والربحية كما هو موضح في الرسوم البيانية التالية:

نسق ربحية الأنوار القابضة للخمس سنوات الأخيرة

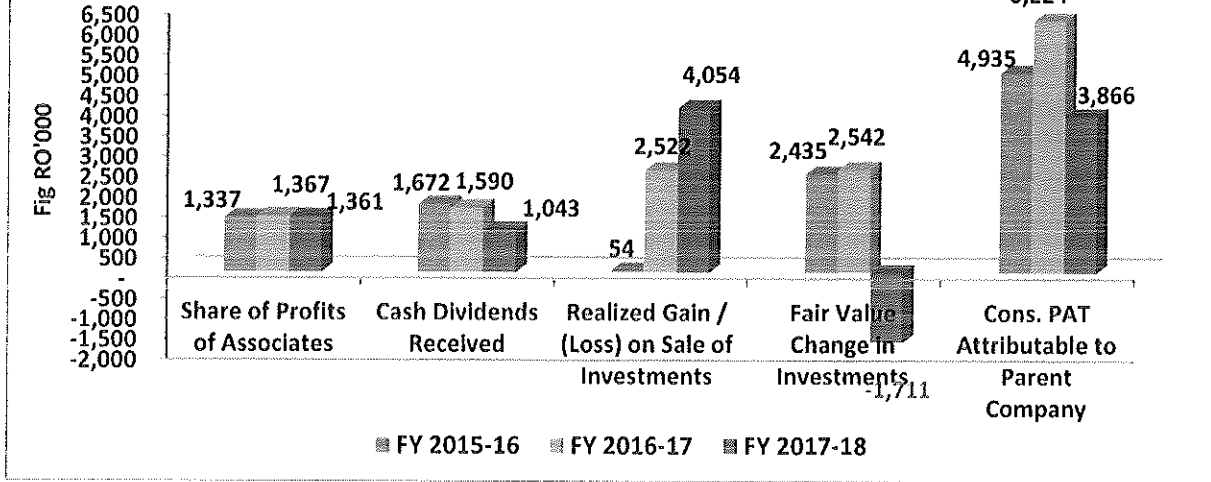


الربح بعد الضريبة المُنسوب الى الشركة الأم (Dark Grey Bar)
الربح بعد الضريبة الشركة الأم (Light Grey Bar)

تحافظ الأنوار القابضة على نهج متفائل بحذر مع التركيز الأساسي على الخدمات المالية والصناعية والاستمرار في تبسيط الأعمال والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والضوابط الرقابية والضغط على المصروفات والاستجابة لمتطلبات رأس المال، وسنواصل في المستقبل سياستنا الحكيمة وسنعمل على مواوأة استراتيجيات النمو مع هذه السياسة.

مؤشرات الأداء الرئيسية

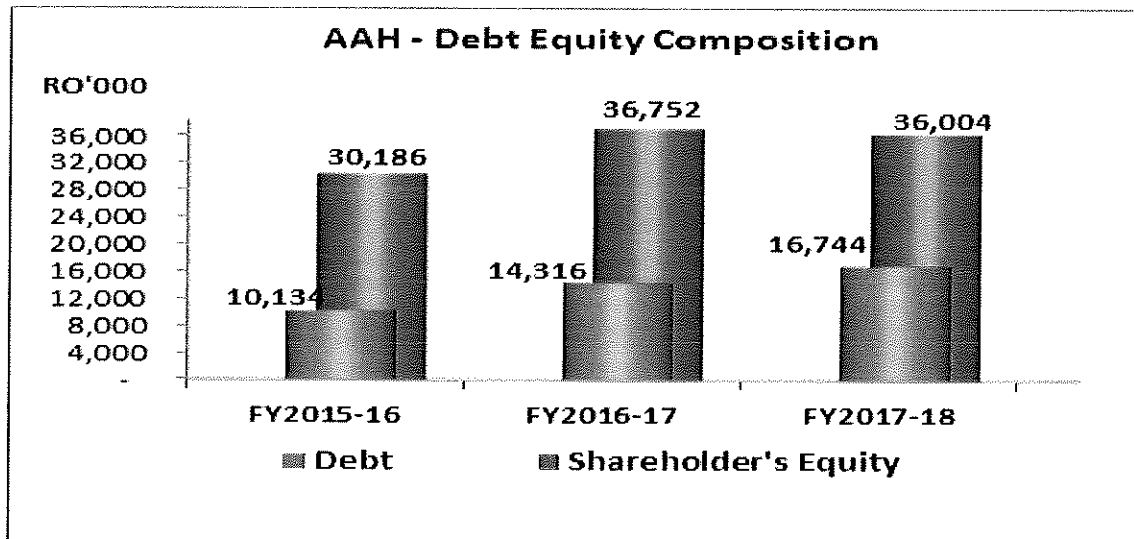
Key Performance Indicators



* الربح / (الخسارة) المُحققة وتغيرات القيمة العادلة هي للشركة الأم.

لقد تمكنا من تحقيق نمو في محفظة الاستثمارات مع المحافظة على سياسة اقتراض حذرة. واعتبارًا من 31 مارس 2018، حافظنا على نسبة الدين/ حقوق الملكية في حدود 0.47.

مكونات دين الأنوار القابضة



السنة المالية 2018-2017 السنة المالية 2017-2016 السنة المالية 2016-2015

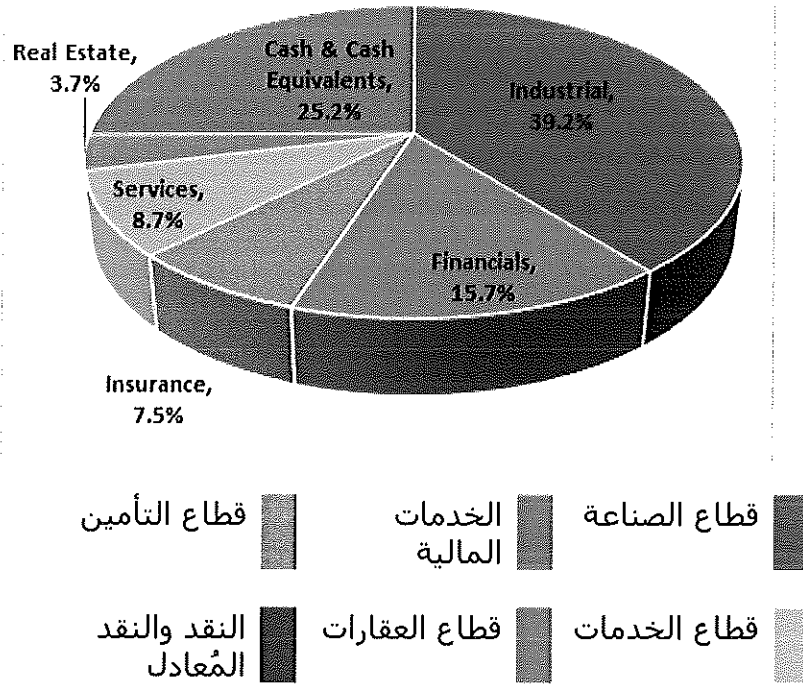
حقوق المساهمين

الدين

فيما يلي القطاعات المُكوّنة لدفتر الاستثمار : (المبالغ بالآلف ريال عُمانِي)

قطاع الاستثمار	السنة المالية 2017-2018
القطاع الصناعي	20,248
قطاع الخدمات المالية	8,124
قطاع التأمين	3,844
قطاع الخدمات	4,478
قطاع العقارات	1,900
النقد والنقد المُعادل	13,000
المجموع	51,594

المحفظة الاستثمارية للأَنْوار القابضة كما في 31 مارس 2018: 51.59 مليون ريال عُمانِي



التطورات الرئيسية:

واصلت الشركة أدائها الممتاز خلال السنة المالية 2018-2017 وحافظت على نهج نموها التصاعدي لتترك بصمتها الإيجابية على المشهد الاستثماري في سلطنة عُمان، كما سجلت الشركة أفضل

أرباح منذ تاريخ تأسيسها. علما بأن هذه النتائج هي ثمرة التنفيذ الحكيم للاستراتيجيات الخاصة بأعمال الشركة والتزامها بنموذج الأعمال المستدامة والمحافظة على مصلحة جميع الأطراف المقابلة وأصحاب المصلحة.

فيما يلي مُلخصاً للتعاملات الرئيسية المُنجزة خلال السنة:

1- بيع حصة 9.0% من الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع:

في نوفمبر 2017، أكملت الأنوار القابضة بيع 62,943 مليون سهم من أسهم الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار (حصة 9.0%) إلى الشركة العمانية الوطنية للاستثمار ش.م.ع.م بواقع 0/495 ريال عماني للسهم الواحد، نظير مبلغ إجمالي قدره 31,157 مليون ريال عماني. وسيتم استخدام متحصلات البيع من هذه المعاملة لسداد جزء من الديون والقيام باستثمارات جديدة في المستقبل. وكان لهذه المعاملة تأثير إيجابي على حساب الربح أو الخسارة لشركة الأنوار القابضة للسنة المالية 2017 - 2018 بحوالي 3.7 مليون ريال عماني. وبعد هذه المعاملة، تمتلك شركة الأنوار القابضة مع شركاتها التابعة حصة 1.15% في الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع.

2- الاستحواذ على استثمارات استراتيجية جديدة:

في نوفمبر 2017، استحوذت الأنوار القابضة ش.م.ع.ع على محفظة استثمارية تتكون من حصة استراتيجية في الثلاث شركات التالية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية من خلال اتفاقية بيع وشراء محفظة تم إبرامها مع شركة عمان العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع (أومنيفست).

أ) عمان كلورين ش.م.ع.ع - حصة بنسبة 15.11%

ب) الشركة الوطنية للمنظفات ش.م.ع.ع - حصة بنسبة 20.94%

ج) الشركة الوطنية لصناعة البسكويت المحدودة - حصة بنسبة 28.92% ش.م.ع.ع

تم الاستحواذ على هذه المحفظة الاستثمارية نظير مبلغ إجمالي قدره 11.568 مليون ريال عماني، وهذا يتماشى مع فلسفة الاستثمار الأساسية للأنوار القابضة فيما يتعلق بإجراء استثمارات استراتيجية في القطاع الصناعي في سلطنة عمان.

3- الرّواد العالمية لخدمات التعليم ش.م.ع.م:

خلال السنة، استحوذت الأنوار القابضة على حصة 43.51% في الرّواد العالمية لخدمات التعليم ش.م.ع.م التي تملك وتُشغل مدرسة الرّواد العالمية في مسقط. وقد بدأت المدرسة هذه السنة بشكل إيجابي بفضل تسجيل عدد أكبر من الطلاب مقارنة مع العدد المُسجل في السنة السابقة.

4- الطرح العام الأولي لشركة العربية فالكون للتأمين ش.م.ع.م:

بعد عملية بيع جزء من حصتها في شركة الصقر للتأمين، ودمج كامل أعمال وأصول والتزامات فروع الشركة العربية للتأمين - عمان - في شركة الصقر للتأمين وذلك اعتبارًا من مارس 2017، فإن العربية فالكون للتأمين في مرحلة الطرح العام الأولي لإدراج الأسهم في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا للوائح الهيئة العامة لسوق المال.

5- التطوير التجاري لأرض الشركة

لقد أبرمنا اتفاقية إدارة فندقية مع فنادق أكور لتطوير فندق أعمال من فئة أربع نجوم "نوفوتيل مسقط" - العذبة- وذلك بهدف الدخول الى قطاع السياحة في سلطنة عمان. سيتم تطوير هذا المشروع الفندقي في منطقة العذبة قرب المطار. يُقدّر إجمالي تكلفة المشروع بحوالي 11.5 مليون ريال عماني وسيتم تمويله من خلال مزيج من القروض ورأس المال. سيُقام هذا المشروع تحت إدارة الأنوار للضيافة ش.م.ع.م وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة الأنوار القابضة ش.م.ع.ع.

6- وحدة طحن الأسمنت

في مايو 2017، أبرمت الأنوار القابضة اتفاقية مساهمين مع شركة أسمنت هرمزكان الكائنة في إيران لتأسيس "شركة هرمز الأنوار للأسمنت ش.م.ع.م" وذلك بهدف إنشاء وحدة طحن أسمنت جديدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بطاقة إنتاجية قدرها 600 ألف الى 1,000 ألف طن في السنة. شركة هرمز الأنوار للأسمنت ش.م.ع.م هي شركة إيرانية معروفة مُنتجة للأسمنت بطاقة إنتاجية قدرها 2.0 مليون طن في السنة وهي مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية (SHZG1). ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي قيمة الاستثمار في المشروع حوالي 10.5 مليون ريال عماني وسيتم تمويلها من خلال مزيج من القروض ورأس المال.

المخاطر ودواعي القلق

هناك مخاطر مالية مختلفة ورد ذكرها في الإيضاح 26 من القوائم المالية المجمعة. وهي بالأساس مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

بصفة عامة، فإن المخاطر التي تتعرض لها الشركات المستثمر فيها تُشكل مصدر قلق لشركة الأنوار أيضاً. وتتمثل هذه المخاطر في زيادة التكاليف/ انخفاض هوامش الربح وزيادة المنافسة من مصادر التوريد الأخرى والتحول في رغبات العملاء وبحتم عن حلول أخرى.

نُظم الرقابة الداخلية ومدى كفايتها

يوجد بالشركة ضوابط رقابة داخلية فعالة ومناسبة لحجم وطبيعة العمليات. وقد قامت الشركة بإعداد دليل الصلاحيات المالية وتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، ويتضمن هذا الدليل مستوى الصلاحيات المخولة لمختلف العمليات اليومية.

يخضع نظام الرقابة الداخلية لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الإدارة واللجان المُنيثقة عنه والإدارة ومراقب الحسابات الداخلي. ويتم إدارة الأعمال التجارية للمجموعة من خلال إطار رقابة متطورة يستند إلى بيانات السياسات والإجراءات المكتوبة وكُتبيات الرقابة. وقد أنشأ مجلس إدارة الشركة هيكلًا إداريًا يحدد بكل وضوح الأدوار والمسؤوليات وخطوط الإشراف المباشر. كما يتم توثيق السلطات المُفوضة وإبلاغها إلى جميع الموظفين.

وفقا لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال، يوجد بالشركة وحدة تدقيق داخلي متكاملة تحت إدارة مدير مؤهل وذو خبرة يعمل تحت إشراف رئيس لجنة التدقيق.

تقدم الإدارة تقارير منتظمة عن أداء أعمال المجموعة إلى مجلس الإدارة. وهناك مراقبة وثيقة لاتجاهات الأداء والتوقعات وكذلك الأداء الفعلي بالمقارنة مع الموازنات المُعتمدة وأداء الفترات السابقة. يتم إعداد المعلومات المالية باستخدام سياسات محاسبية ملائمة يتم تطبيقها بثبات. وقد تم وضع إجراءات وضوابط تشغيلية لتسهيل إنجاز التعاملات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب لغرض المحافظة على الأصول. وتشمل هذه الضوابط أيضاً الفصل بين الواجبات والمُطابقة الدورية بين الحسابات وتقييم الأصول والمراكز المالية.

مناقشة الأداء المالي والتشغيلي

خلال السنة، حققت الشركة أرباحاً مجمعة منسوبة لمساهمي الشركة الأم بقيمة 3.866 مليون ريال عُمانى بالمقارنة مع 6.224 مليون ريال عُمانى خلال العام 2016-2017 في الحسابات المجمعة للمجموعة وحققت أرباحاً قدرها 2.340 مليون ريال عُمانى خلال السنة، بالمقارنة مع أرباح قدرها 6.421 مليون ريال عُمانى خلال العام 2016-2017 في حسابات الشركة الأم.

بلغ عائد السهم الواحد للمجموعة 19 بيسه في العام 2017/2018 مقابل 31 بيسه في 2016/2017

وبلغ صافي الأصول للسهم الواحد للشركة 179 بيسة كما في 31 مارس 2018، مقابل 188 بيسة كما في 31 مارس 2017.

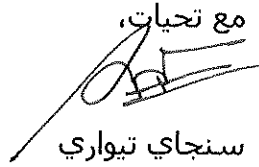
إن نتائجنا المالية تعكس الأداء الجيد الذي حققناه تقريبًا في جميع أعمالنا.

السنة المالية المنتهية في 31 مارس	2016	2017	2018
الربح بعد الضريبة (ألف ريال عُُماني)	4,935	6,224	3,866
* عائد السهم الواحد (ريال عُُماني)	0.025	0.031	0.019
* صافي قيمة الأصول (ريال عُُماني للسهم الواحد)	0.151	0.188	0.179

* مُعدّلة تاريخيا نتيجة الأسهم المجانية

بالنظر الى الأرباح المتوفرة، يشرّ مجلس الإدارة أن يُوصي بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 12.5% عن السنة المالية 2018/2017.

نود أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة على حكمتهم وتوجيهاتهم السديدة التي ساعدتنا على تنفيذ استراتيجياتنا بنجاح. كما تُسجل تقديرنا لثقة المساهمين بنا والدعم الذي نلقاه من البنوك المتعاملة معنا.

مع تحيات،

سنگاي تیواری

الرئيس التنفيذي بالإجابة

